بسم الله الرحمن الرحيم

أموال الأوقـــاف
أمانـــة في أعنـــاق المســـلمين

اجتمع رئيس مجلس الوزراء، فؤاد السنيورة، يوم الثلاثاء في ١٢/٢٠، برؤساء الحكومة السابقين الخمسة، للتباحث في شأن انتخاب أعضاءَ جدد لـــ «**للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى**»، والذي له مهمّات عدّة، منها: تحديد مناهج التـــدريس الـــديني ...؛ التصديق على تعيينات الأئمة والخطباء والمدرّسين، وتحديد رواتبهم، ومراقبتهم وتأديبهم ... ؛ شؤون المحاكم الـــشرعية ... ؛ رعاية أموال الأوقاف ... . وقد حُدّد يوم انتخابهم الأحد في ١٢/٢٥.

وبغضّ النّظر عن الجدل الدائر حول الهيئة الناخبة لهذا المجلس، فإنّ ما نريد لفت النظر إليه، هو رعاية أمـــوال الأوقـــاف. **فالمجلس هو السلطة التشريعيّة والقضائيّة والماليّة والإداريّة للأوقاف**.

إن أموال الأوقاف، هي أموال أهل الخير من المسلمين، الذين أوقفوها لتُصرف على مصالح أمّتهم، فمـــسؤولية المحافظـــة عليها، وحسن صرفها في الأوجه التي أُوقفت من أجلها، هي أمانة في أعناق المسلمين، وهي كانت محفوظة ومصانة، طوال قرون، برعاية سلطان **دولة الخلافة الإسلامية**.

فمنذ عهد رسول الله ﷺ، وحتّى أواخر **الدولة العثمانية**، كانت أموال الأوقاف تدار مباشرة من قبل الدولة الإســـلامية؛ وكانت **الخلافة**، ومنها **الخلافة العثمانية**، حريصة على رعاية الأوقاف مباشرة، التزاماً بأحكام الشريعة الغـــراء، قـــال رســـول الله ﷺ: «... **فالإمام راع، وهو مسؤول عن رعيته**» (رواه البخاري)، فحرصاً من **الخلافة العثمانية** على الأوقاف، كانـــت مجـــالس الأوقاف في المدن، تُعيّن من قبل **الدولة** مباشرة، فكان مجلس أوقاف بيروت معيّناً من قبل **الخليفة العثماني** مباشرة، وكانت نظـــارة الأوقاف، جزءاً من تنظيمات **الدولة العثمانية**، وكان الأئمّة والمدرّسون يعيّنون بعد التأكّد من مؤهّلاتهم وحسن أدائهم مـــن قبـــل الدولة، فكان يُعدّ لهم اختبار في **الآستانة** نفسها. واستمرّت تلك الرعاية حتى تاريخ ١٩١٨/١٠/١٨م، تاريخ احتلال الحلفاء للبنان وسوريا، فأُهملت إدارة الأوقاف، واستمرّت دون رعاية، حتّى تاريخ ١٩٢١/٠٣/٠٢م، حين أمر الحاكم العـــسكري الفرنـــسي بإنشاء إدارة للأوقاف، مرتبطة به مباشرة، سُمّيت: "**المراقبة العامّة للأوقاف الإسلاميّة لمجموع منـــاطق لبنـــان وســـوريا**"، وفي ١٩٣٠/١٢/٢٧م أمر الحاكم العسكري الفرنسي، بفصل أوقاف لبنان عن أوقاف سوريا. ثمّ أُنشئ «**المجلس الشرعي الإســـلامي الأعلى**» في ١٩٣٢/٠٧/٢٩م. فصارت إدارة الأوقاف شأناً "دينيّاً" مستقلاً عن الدّولة، لأنّ الدول التي أوجدها الاستعمار بـــديلاً عن **الخلافة**، هي دول **علمانية، تَفصل الدين عن الحياة**.

إنّ انتخابات الأحد ١٢/٢٥، ستفرز أعضاء جدداً لـــ«**المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى**»، يتبعون لتيـــارات سياســـية، ومنها سياسية حاكمة، بحسب لوائح المرشحين، وهذا سيُبقي أموال الأوقاف، ومهمات المجلس الأخرى، عرضة لعبـــث العـــابثين، ذوي المآرب السياسية والمصلحية، وهو ما يرتّب على المسلمين مراقبة كلّ تدخّل للطبقة السياسية، والأخذ على يد العابثين منـــها، للمحافظة على الأمانة المنوطة بهم.

أمّا الرّاعي الأصيل، الذي أناط الشرع به رعاية مصالح الأمة والمحافظة عليها، فهو ذلك الذي يُفوَّض من عامّـــة المـــسلمين لتنفيذ أحكام الشرع، **الخليفة** الذي تبايعه الأمّة على حكمها بكتاب الله وسنّة نبيّه ﷺ، فتجتمع به كلمتها؛ وهو الذي يرعـــى أموال الأوقاف الرعاية الصحيحة، لجميع الرعيّة، بجميع فئاتها ومذاهبها. فلا تبقى حاجة لمجالس مذهبية أو طائفية تدير مصالح الأمة، من وقف أو غيرها، بل هو الذي يحافظ عليها، وعلى حسن إدارتها، جميعاً. بل هو الذي تُقام بوجوده أحكام الدين جميعها.

قال الله تعالى: ﴿**هَذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ**﴾

٢٢ من ذي القعدة ١٤٢٦هـ
٢٠٠٥/١٢/٢٤م

حزب التحرير
ولاية لبنان